مساهمة التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل

د.أحمد إبراهيم الدوفاني — معهد المهن الطبية /بنغازي
د. يسري آدم العبيدي — معهد العلوم الإدارية /بنغازي
أ. علي سالم السهولي — كلية التقنية الكهربائية / بنغازي

المقدمة :

يعد التعليم المهني والتقني من أهم عوامل التنمية البشرية، حيث يزود المجتمع بالفنيين والتقنيين المؤهلين القادرين على الإسهام في التطوير في شتى القطاعات الخدمية أو الانتاجية . ولذلك فإن التعليم التقني اكتسب أهميةٌ كبيرةٌ؛ لأن غاياته وأهدافه تتمثل في إعداد الكفاءات القادرة على استغلال الموارد بالطريقة المثلى، وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع والتي تشكل عاملاً أساسياً في التنمية.

ولذا نجد أن مؤسسات التعليم التقني أمام تحديات كثيرة جداً، مطلوب منها اتخاذ قرارات جذرية وصعبة من أجل الإصلاح والارتقاء إلى مستويات الجودة في العمل الأكاديمي والتطبيقي بهدف توفير خريجين ذو كفاءات علمية وعملية تلبي طموحات الطلاب من جهة وسوق العمل من جهة ثانية، بعد أن تزودهم بمهارات عقلية وتشخيصية وإنسانية، من شأنها أن تلبي احتياجات القطاعين العام والخاص لزيادة الفعالية الإدارية والإنتاجية فيهما.

وإذا نظرنا لمعظم التخصصات التي يلتحق بها الطلاب في ليبيا كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل، لوجدنا أن غالبية الطلاب يلتحقون بالتخصصات بناءً على الرغبة وتأثيرات زملاء الدراسة أو الأسرة و ليس على فرص العمل المتاحة، مما يسبب زيادة نسبة تسجيل الطلاب في تخصص دون آخر, بالإضافة إلى أن سوق العمل بحالته الآنية لا يستطيع قبول جميع الخريجين مما يسبب في رفع مستوى البطالة.

تمثل مشكلة البطالة وتوظيف الخريجين من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على توظيف الطلاب, فعدم توظيف الخريجين (البطالة) تعد قضية معقدة لا يوجد لها سبب وحيد يمكن الاعتماد عليه لتفسير البطالة في ليبيا, وخاصة أن الاقتصاد الليبي يستوعب أكثر من مليون أجنبي في مختلف المجالات الوظيفية. ولعل هذا ما دفع دراسات عديدة إلى تفسير البطالة من خلال نوعية مخرجات التعليم ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل.

والمتتبع لأداء مؤسسات التعليم التقني في ليبيا في السنوات العشر الأخيرة (أي منذ إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني) يجد بأن كثيراً من مؤسسات التعليم التقني تبذل الكثير من الجهد لتحسين جودة المخرجات، ومع ذلك فإن مشكلة التوظيف لخريجي تلك المؤسسات لم تحل بل مازالت قائمة. وللوقوف على الأسباب الفعلية لهذه المشكلة كانت فكرة هذا البحث بحيث يتم دراسة دور التطبيقات

العملية ومشاريع التخرج في تضييق الفجوة وتحسين التوافق بين مُخرجات التعليم التقني، ومتطلبات سوق العمل, وذلك لما تمثله في العملية التعليمية وعلاقتهما المُباشرة بسوق العمل.

0.2 مصطلحات الدراسة:

التعليم التقني: هو مسار من مسارات التعليم العالي الذي يلي مرحلة الدراسة الثانوية لدراسة التخصصات التقنية العملية بكافة أنواعها وتفرعاتها، يتم فيه إعداد كوادر تقنية قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل، وبما يوافق التطور العلمي سداً لحاجات الفرد والمجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله وتقدمه الكليات التقنية والمعاهد التقنية العليا.

مؤسسات التعليم التقني: يقصد بها الكليات والمعاهد التقنية العليا التابعة للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني في نطاق مدينة بنغازي.

التطبيقات العملية: هي تمثل البرامج التطبيقية والميدانية التي تقوم مؤسسات التعليم التقني بتقديمه خلال العملية التعليمية داخل المؤسسة وخارجها،والتي يمكن حصرها في التطبيقات المعملية والزيارات الميدانية لمؤسسات سوق العمل، وكذلك التدريب الميداني الذي يشاطر فصل دراسي كامل مع مشروع التخرج وبمعدل لا يقل عن 240 ساعة.

مشاريع التخرج: هي الأعمال المطلوبة خلال فصل دراسي من الطلاب لدراسة مشكلة أو تقديم بيانات ومعلومات على ظاهرة معينة من خلال بحث عملي، وذلك لغرض اكتساب مجموعة من المهارات مثل القدرة على التحليل وجمع البيانات وحل المشاكل ومهارات الحاسب الآلي وتحسين مستوى اللغة والتواصل مع مُؤسسات سوق العمل.

سوق العمل الليبي: هو مؤسسات قطاع العمل العام وقطاع العمل الخاص، والذي من خلاله تعرض الوظائف ، ويقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات القطاع العام ومؤسساته من الكوادر الليبية المُؤهلة، وتشغيلهم فيه بما يتوافق و تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة.

توافق التعليم التقني لسوق العمل: انسجام التعليم التقني مع مُتطلبات سوق العمل المتغير بشكلٍ يُعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمُتطلباته، مما يُسهم في توفير فرص عمل مُناسبة للخريجين.

0.3 مشكلة الدراسة:

التوافق بين مُخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للبحث عندما كان سوق العمل الليبي يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة, إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل الليبي وظهور شعارات ومؤشرات لتدني مستوى مخرجات التعليم التقني وعدم تلبية متطلبات مؤسسات سوق العمل, مما جعل إيجاد درجة التوافق بين المخرجات والمتطلبات قضية جوهرية، وذلك

لتبيان مدى قدرة التعليم التقني على تلبية إحتياجات سوق العمل الليبي وتحديد المعوقات والتحديات التي تُعيق الخريجين في الحصول على فرصة عمل. بناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة هذه الدارسة في شكل التساؤل الآتي: هل التطبيقات العملية ومشاريع التخرج تُسهم في تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل في ليبيا؟

0.4 طريقة اختيار العينة:

يوجد نوعان من العينات الإحصائية؛ وذلك حسب طرق اختيار العينات (احتمالية وغير احتمالية)، ونظر للتكاليف التي ترتبط باختيار طريقة اختيار العينة، وعدم تجانس وحدات المجتمع الإحصائي والمتمثل في مؤسسات التعليم التقني من حيث نوعية الدراسة وطبيعتها في تلك المؤسسات، عليه ذهب الباحثون لاختيار طريقة العينات العمدية (المنتقاة) لضمان تمثيل المجتمع الإحصائي، على الرغم من أنه يؤخذ على هذا النوع بعدم وجود طريقة إحصائية علمية؛ لمعرفة دقة النتائج، كما أنه لا يمكن تطبيق طرق الاستدلال الإحصائي عليها لكونها غير احتمالية (النعيمي, 1998، ص 167).

0.5 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية :

التعرف على إسهام التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل.

التعرف على أهم المعوقات التي تعيق خريجين التعليم التقني في الحصول على فرص عمل.

تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تذلل الصعاب ذات العلاقة بموضوع البحث.

0.6 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الورقة أهميتها بسبب ظاهرة البطالة التي تشكل ناقوس خطر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا, وكثير من الدراسات السابقة أكدت بأن مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على توفير خريجين بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الصناعية والخدمية بليبيا. ولهذا أصبح إيجاد درجة التوافق بين مخرجات النظام التعليمي التقني ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية في ليبيا، وبالتالي تنفرد هذة الدراسة في كونها تجمع بين المتغيرات التي تم تناولها في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل والأسباب الكامنة وراء عدم حصول خريجي التعليم التقني على فرص عمل. وعليه يمكن اعتبارها من الدراسات الأولية في هذا الموضوع.

0.7 الدراسات السابقة:

تناولت بعض من الدراسات السابقة التوافق بين المخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من زوايا مختلفة وعلاقتها مع مجالات أخرى ، فبعض الدراسات تطرقت إلى تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا (الربيعي ,2012) حيث هدفت إلى التشديد على أهمية إصلاح وإعادة

هيكلة النظام التعليمي في ليبيا، وإضفاء المزيد من المرونة على هذا القطاع، ليكون قادراً على تلبية حاجات سوق العمل ومواجهة مشكلة النقص في المهارات في هذه السوق. ولقد افترضت الدراسة بأن تتوقف درجة المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل على كفاءة النظام التعليمي؛ فالأنظمة التعليمية التي تتميز بارتفاع الكفاءة ستتمكن من مواكبة المستجدات وامتصاص الصدمات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تظهر في سوق العمل، أما الأنظمة التعليمية التي تنقصها الكفاءة فستواجه تحديات ومحددات عديدة ستعقد من مهمة المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل .

ولقد واجهت عملية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا نوعين من التحديات أو المحددات أسهمت في رفع معدلات البطالة الصريحة والمقنعة بين مخرجات التعليم. وأوضحت الدراسة أن نسبة تمثيل مخرجات التعليم العالي في معدلات البطالة أكبر كثيراً من نسبة مشاركتهم في سوق العمل. وقد تعمقت هذه الظاهرة بفعل عوامل أدت إلى تفاقم حالة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ظل ضيق مسار التعليم الثانوي، والتخصص المبكر، وانعدام الفرص تعلُّم مهارات متعددة والحصول على فرص ثانية، وانعدام خدمات التوجيه للمستقبل الوظيفي، وعدم إجراء مسوح منتظمة لتحديد توجهات الخريجين.

ولقد تطرقت دراسة (الغضبان 2000), إلى مشكلة عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل وعدم فاعليتها في سوريا، وبينت أن في الوقت الراهن هناك خللاً بين مخرجات عملية التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل, وتدهور مستوى كفاءة الخريجين وعدم قدرتهم على تنفيذ الأعمال في المؤسسات بالجودة المطلوبة، وتراجع إنتاجية العامل وعدم مواكبة التغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال ومواصفاتها وتصنيفها, بسبب التطور المتسارع في التكنولوجيا والنمو الهائل في كم المعلومات العلمية وتنوعها, وإن نظام التعليم والتدريب المهني الحالي يعاني من المنظور الاقتصادي هدراً أكبر وأخطر من الهدر الناجم عن التسرب, كونه عاجزاً عن أن يقدم للتنمية الاقتصادية ما تحتاج إليه من الاختصاصات التي تلائم متطلبات التنمية المتغيرة باستمرار. و إن بنى وهياكل ونظم التعليم والتدريب المهني والسياسات والأهداف السائدة فيها لم تتطور بالسرعة والمستوى المطلوبين لتلبية حاجات سوق العمل ومواجهة التحديات والتطور الذي يشهده عالم اليوم من تطور في التقنية ونظم المعلومات وتطور في المهن والصناعات. كما أن سياسات العمل والاستخدام المعمول بها حاليا" لم تحقق الاتصال والتوافق بين مؤسسات سوق العمل وواقع الإنتاج من ناحية ومؤسسات التعليم والتدريب المهني من ناحية أخرى.

وتطرقت دراسة (الدلو, 2016) إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل فلسطين , بالتعرف على واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل. ولقد أظهرت النتائج أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت 57.47% وبينت وجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات

المطلوبة في مكان العمل , وصعوبة حصول الطلبة الخرجين على التدريب الجيد و اللازم بعد التخرج, ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء هيئة التدريس، والى ضعف العلاقة التشا بكية و الإسهامات المادية بين قطاع التعليم العالي، و مؤسسات المجتمع المدني و سوق العمل.

أما دراسة (جحا وآخرون , 2013) فهدفت إلى تقويم برنامج التدريب العملي في كليات الهندسة قسم الكهرباء بولاية الخرطوم والتعرف على الحالة الراهنة لوجود برنامج التدريب العملي وعلاقته باحتياجات سوق العمل . وكذلك معرفة الدور الذي تلعبه كل من وزارة التعليم العالي والجامعات والكليات في توفير متطلبات برنامج التدريب العملي, وهدفت الدراسة على تقديم معلومات من شأنها أن تخلق دافعاً إيجابياً يشجع الإدارات على توفير الأجهزة والمعدات في كليات الهندسة قسم الكهرباء . وتوصلت على النتائج التي تتمثل في أن برنامج التدريب العملي في كليات الهندسة قسم الكهرباء بالجامعات الحكومية بولاية الخرطوم مواكب على حد ما لمتطلبات سوق العمل ولكن الأجهزة والمعدات في الجامعة لا تواكب الأجهزة والمعدات الموجودة في مؤسسات سوق العمل , وأن برنامج التدريب العملي يمكن الخريج من أداء مهنته، وذلك بعد أن يخضع لدورات تدريبية بعد التخرج أو عند مزاولته للعمل وكذلك ليس لوزارة التعليم العالي دور في دعم برنامج التدريب العملي.

ودراسة (زوبي والعبيدي , 2017) بعنوان: معوقات التعليم التقني في ليبيا وسبل النهوض– دراسة ميدانية على المعاهد التقنية العليا وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات (أكاديمية وإدارية ومالية) التي تواجه تطوير التعليم التقني و الفني في ليبيا، استهدفت هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا التقنية و الفنية في مدن شرق ليبيا فقط, ، كما تم استخدام المنهج الوصفي و المنهج الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة حيث توصلت الدراسة إلى وجود معوقات أكاديمية وإدارية ومالية تحول دون تطوير التعليم التقني و الفني في ليبيا ، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها أن تدفع بعجلة التطوير و مواكبة التطورات في التعليم التقني و الفني.

0.8 التوافق و التميز في الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

يستخلص من الدراسات السابقة أن هناك توافقاً في وجود عدم ملاءمة بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل مع اختلاف العوامل و الأسباب, إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على التعليم العالي بشكل عام, و في حين دراسة فاطمة وآخرين ركزت على مدى فاعلية التدريب العملي (التطبيقات المعملية) داخل كليات الهندسة في تلبية احتياجات سوق العمل. بينما الدراسة الحالية ركزت على التعليم التقني من جوانب مختلفة عن الدراسات السابقة، وهي التطبيقات العملية (تطبيقات معملية و الزيارات الميدانية و التدريب الميداني) و مشاريع التخرج مع استقراء و جهة نظر مؤسسات سوق العمل.

0.9 حدود الدراسة: تم إجراء هذه الدراسة في ظل الحدود الأساسية الآتية:

حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على إسهام التطبيقات العملية و مشاريع التخرج في تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني،و و متطلبات سوق العمل في مؤسسات القطاع العام.

حدود زمنيه: تم تجميع بيانات هذه الدراسة خلال شهر 2018/5 و تحليلها خلال شهر 2018/6 .
حدود مكانية: طبقت هذه الدراسة من خلال استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس و المعيدين و المدربين و الخريجين ببعض مؤسسات التعليم التقني و مسؤولي التوظيف و التدريب في جزء من مؤسسات سوق العمل في مدينة بنغازي.

0.10 عينة الدراسة و مصادر جمع البيانات :

يوجد هناك نوعان من العينات الإحصائية والمتعارف عليها في طرق اختيار العينة وهما العينة العمدية (غير الاحتمالية) والعينة العشوائية ولكل واحد منهما ميزاتها و عيوبها. ولضمان تمثيل المجتمع الإحصائي (مؤسسات التعليم التقني و مؤسسات سوق العمل) أفضل تمثيل تم اختيار العينة العمدية "رغم أنها قد تكون متحيزة، ولكن يكون مقدار التحيز أقل من الخطأ العشوائي الذي ينتج عن طرق المعاينة العشوائية". في حين يوجد مصدران متعارف عليهما لتجميع البيانات, الأول من المصادر الأولية, والآخر من المصادر الثانوية (Creswell, 2003; Blumberg *et al.*, 2005; Saunders *et al.*, 2007; Easterby–Smith *et al.*, 2008), اقتصرت هذه الدراسة على المصادر الأولية لتجميع البيانات التي تتمثل في استمارة الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة التي تتكون من مجموعتين وهما مؤسسات التعليم التقني (أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والمدربين والخرجين) وبعض مؤسسات القطاع العام كونهم ممثلين لشريحة كبيرة لسوق العمل(مسؤولي التوظيف ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام و الموظفون) في نطاق مدينة بنغازي, و الجدول رقم (1) يوضح العينة للمجموعتين الخاصة بعينة الدراسة، وتم اختيار عينة التعليم التقني من خلال خبرة الباحثين و مواقعهم الوظيفية في مجال التعليم التقني وانفراد المؤسسات المذكورة بالعينة للتخصصات المختلفة ومما يؤدي إلى ضمان تمثيل المجتمع الإحصائي للعينة, وبالنسبة لعينة سوق العمل تم اختيارها من خلال إدارات مؤسسات التعليم التقني المذكورة سابقاً بناءً على تعاملهم وارتباطهم بتدريب طلابهم في مؤسسات سوق العمل المذكورة.

جدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة

عينة مؤسسات سوق العمل		عينة مؤسسات التعليم التقني
شركة ليبيانا	مستشفى الأطفال	كلية التقنية الكهربائية و الالكترونية
شركة المدار الجديد	مستشفى الجلاء	المعهد العالي لتقنيات الحاسوب
الشركة العامة للكهرباء	مستشفى الجمهورية	المعهد العالي للمهن الهندسية (الماجوري)
جهاز النهر الصناعي	مستشفى بنغازي المركزي	المعهد العالي للمهن الطبية
مصرف الوحدة (رجال الاعمال)	مركز الاشعة التشخصية و العلاجية	المعهد العالي للعلوم الادارية و المالية
مصرف الجمهورية (الحدائق)	وزارة الصحة	
المصرف التجاري الوطني	شركة الخليج العربي للنفط	

0.11 أداة الدراسة :

تم تصميم استمارتين إستبانة بحيث وزعت الأولى على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والخريجين، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يتعلق بالبيانات الشخصية عن المشاركين في الدراسة – مثل النوع والمؤهل العلمي والمهنة والوظيفة والخبرة والدورات التدريبية, في حين خصص القسم الثاني لاستطلاع الآراء حول التطبيقات العملية (تطبيقات معملية والزيارات الميدانية والتدريب الميداني)، ويتكون من 21 فقرة، والقسم الثالث لاستطلاع الآراء حول مشاريع التخرج و يتكون من 20 فقرة. بينما استهدفت استمارة الاستبانة الثانية مسؤولي التوظيف ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفون ببعض مؤسسات القطاع العام باعتبارهم ممثلين لشريحة كبيرة لسوق العمل، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يتعلق بالبيانات الشخصية عن المشاركين في الدراسة – مثل النوع والمؤهل العلمي والمهنة الوظيفة والخبرة والدورات التدريبية، في حين خصص القسم الثاني لاستطلاع آراء سوق العمل، ويتكون من 21 فقرة، والقسم الثالث يحتوي على خمسة أسئلة مفتوحة حول الخريجين وملاءمتهم لسوق العمل.

0.12 صدق و ثبات فقرات أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التقنية العليا بحكم تخصصهم وخبرتهم في هذا المجال، حيث طلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول أسئلة الدراسة وفقراتها، وذلك سواء بالحذف و/أو التعديل و/أو الإضافة، وبناءً على مقترحات وملاحظات المُختصين تم تعديل استماراتي الاستبانة حتى ظهرت في صورتها النهائية. ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستمارة)، وللتأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف, تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) كما هو مُوضح في الجدول (2).

جدول رقم (2) يوضح كلا من معامل الثبات و معامل الصدق

اقسام الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
التطبيقات العملية	21	0.820	0.905
مشاريع التخرج	20	0.907	0.952
سوق العمل	21	0.905	0.951

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل الثبات والصدق لجميع محاور الدراسة قد تجاوزت المدى المقبول ($\alpha > 0.7$) وفقا (Pallant, J. 2001) . وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات بدرجةٍ معقولةٍ، وعليه يُمكن اعتبار هذه المعاملات تصب في مصلحة أداة الدراسة مما يؤهلها لأن تكون أداة قادرة على قياس الظاهرة موضوع الدراسة.

0.13 تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

الدراسة الميدانية تمت على مجموعتين من الاستمارات – حسب ما ذُكر في أداة الدراسة – بحيث تمثل المجموعة الأولى عينة من مؤسسات التعليم التقني؛ لمعرفة مدى التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل من خلال تأثير التطبيقات العملية ومشاريع التخرج. والمجموعة الثانية تمثل مؤسسات سوق العمل؛ وذلك لمعرفة المشاكل والمعوقات التي تسبب في عدم التوافق بين متطلبات مؤسسات سوق العمل، ومخرجات مؤسسات التعليم التقني.

1.13 مؤسسات التعليم التقني :

من خلال عرض الاستمارة المتعلقة بمؤسسات التعليم التقني والتي تحتوي على 3 أقسام كيف ما ذُكر في أداة الدراسة على أفراد العينة المذكورة، وصفاتهم، ومعرفتهم العلمية والتدريبية حسب الجدول رقم (3)، تم التوصل إلى نتائج تم عرضها وفقا للتساؤلات الواردة في الاستمارة، والتي تعبر عن الموضوع والمشكلة قيد الدراسة، مما أسهم في معرفة درجة التوافق بين مخرجات التعليم التقني ،ومتطلبات سوق العمل. وقد جاءت الإجابات ونسبة كل بند على النحو الآتي:

1.1.13 عينة مؤسسات التعليم التقني :

يبين الجدول (3) ملخصاً لمجتمع عينة البحث حسب الصفات الشخصية والوظيفية, حيث تكونت عينة البحث من 61 استمارة ملئت بواسطة مدراء مؤسسات، ومدراء مكاتب، ورؤساء أقسام، وأعضاء هيأة تدريس، ومعيدين ومدربين في عينة مؤسسات التعليم التقني في مدينة بنغازي المتمثلة في الآتي:

كلية التقنية الكهربائية و الالكترونية.

المعهد العالي للعلوم الإدارية و المالية.

المعهد العالي لتقنيات الحاسوب.

المعهد العالي للمهن الهندسية الماجوري.

المعهد العالي للمهن الطبية.

من خلال جدول الخصائص الوظيفية للعينة يتضح بأن معظم أفراد العينة من أعضاء هيأة التدريس ممن يحملون درجة الدكتوراه والماجستير وبنسبة تزيد عن 54% ممن لهم وظائف قياديه و لهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مجال عملهم، وتحصل أغلبهم على دورات تدريبية.

الجدول (3) الخصائص الوظيفية والعلمية لمجتمع عينة مؤسسات التعليم التقني

النوع	ذكر		أنثى		
العدد – النسبة	36 – 59%		25 – 41%		
الوظيفة	مدير مؤسسة	نائب مدير	مدير مكتب	رئيس قسم	أخرى
العدد – النسبة	2 – 3.3 %	2 – 3.3 %	10 – 16.4 %	19 – 31.1 %	28 – 45.9%
المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم عالي	تعليم متوسط
العدد – النسبة	6 – 9.9 %	31 – 50.8 %	8 – 13.1 %	16 – 26.2 %	0
المهنة	عضو هيئة تدريس	معيد	مدرب / فني	خريج	
العدد – النسبة	37 – 60.7 %	6 – 9.8 %	6 – 9.8 %	12 – 19.7 %	
سنوات الخبرة	لا توجد	أقل من 5 سنوات	من5الى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	
العدد – النسبة	12 – 19.7 %	28 – 45.9 %	8 – 13.1 %	13 – 21.3 %	
الدورات التدريبية	لا توجد	اقل من 3 دورات	من3الى 5 دورات	أكثر من 10	
العدد – النسبة	10 – 16.4 %	17 – 27.9 %	23 – 37.7 %	11 – 18 %	

2.1.13 قسم التطبيقات العملية (التطبيقات المعملية والزيارة الميدانية والتدريب الميداني):

في هذا المجال تضمنت التساؤلات 21 فقرة بحيث اشتملت على خمس نقاط قياس كما ذكر سابقا ومن خلال عرض النتائج في الجدول (4) و بجمع نسبتي (موافق بشدة و موافق) مع بعضها واعتبارهما درجة الموافقة (القبول) وجمع نسبتي (غير موافق و غير موافق بشدة) واعتبارهما درجة عدم الموافقة (الرفض), فإن أغلب المتغيرات لاقت القبول من أفراد العينة في مجال التطبيقات العملية ؛ وذلك بناءً على الجهود المبذولة من قبل القائمين على التعليم التقني, حيث وصلت نسبة الموافقة (على المتغير المتعلق بأن التطبيقات العملية تؤدي إلى تحسين مهارة الاتصال مع الزملاء والمسؤولين) إلى96.7 %، وهي تمثل أعلى نسبة في المتغيرات والتي تشير إلى أن التطبيقات العملية في بمؤسسات التعليم التقني لها دور إيجابي فيها، بينما المتغير المتعلق بتوفر التجهيزات ومواد التشغيل اللازمة لتنفيذ التطبيقات العملية داخل وخارجه المعهد فكانت النسبة تصل إلى 34.4% بالموافقة، وهي تمثل أقل نسبة بالموافقة في مجال التطبيقات العملية ، بينما وصلت نسبة الرفض لنفس المتغير 39.4% ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة مقياس المحايد، في حين باقي المتغيرات تصل فيها نسبة القبول إلى أكثر من 50%، وعلى الرغم من أعلى نسبة لرفض المتغيرات كانت للمتغير (المتعلق بكفاية مدة التدريب الميداني والزيارات العملية للحصول على المهارات المطلوبة)، حيث وصلت إلى 42.7 %، في حين كانت نسبة القبول تصل إلى 32.7%.

أما فيما يتعلق بعلاقة التطبيقات العملية مع سوق العمل فإن العبارة (تساعد في تحسين معرفة بيئة العمل)، والعبارة (تزيد من معرفة متطلبات العمل و الوظيفة)، والعبارة (تحتوي التطبيقات المعملية على متطلبات لصقل مهارات الخرجين الملائمة لسوق العمل) وصلت نسبة الموافقة إلى 88.5% و 70.5% و 57.7% على التوالي من وجهة نظر مؤسسات التعليم التقني.

الجدول (4) نتائج استمارة الاستبانة المتعلقة بالتطبيقات العملية

التطبيقات العملية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
تسهم في رفع مهارة احتراف المهنة و أخلاقياتها	41.0	54.1	3.3	1.6	0
تؤدي إلى تحسين مهارة الاتصال مع الزملاء والمسؤولين	32.8	63.9	3.3	0	0
رفع درجة كفاءة التعامل مع الظروف الصعبة	34.4	49.2	11.5	4.9	0
تحسن مهارة الأداء و ترفع من المهارة الفنية للاختصاص	42.6	44.3	11.5	1.6	0
تساعد في تحسين معرفة بيئة العمل	32.8	55.7	11.5	0	0
تؤدي إلى تحسين مهارة التفكير و القدرة على حل المشكلات	32.8	42.6	21.3	3.3	0
تسهم في رفع مهارة استخدام مصادر المعلومات وأنظمتها الحديثة	19.8	47.5	24.5	8.2	0
تزيد من المقدرة على اتخاذ القرارات	19.7	50.8	19.7	9.8	0
تؤدي الى تحسين مستوى الالتزام و الجدية في العمل	24.6	47.5	21.3	6.6	0
تساهم في حسن التعامل مع الآخرين	23.0	52.5	23.0	1.5	0
ترفع من مستوى استخدام اللغة	8.2	36.1	37.7	18.0	0
تجعل الخرجين لديهم إلمامًا بمجال السلامة المهنية	18.0	41.0	26.2	14.8	0
تزيد من معرفة متطلبات العمل و الوظيفة	21.3	60.7	16.4	1.6	0
تساعد في التعرف على حزمة القرارات و القوانين المنظمة للعمل	8.2	52.5	27.9	11.5	0
تساعد في ربط المعلومات النظرية والعملية ببيئة العمل	47.5	47.6	4.9	0	0
تسهم في تطبيق المفاهيم المعملية على بيئة العمل	32.8	55.7	9.8	1.7	0
تساعد في معرفة المواصفات القياسية	14.8	34.4	29.5	21.3	0
مدة التدريب الميداني و الزيارات العملية كافية للحصول على المهارات المطلوبة	4.9	27.8	24.6	36.1	6.6
تحتوي التطبيقات المعملية على متطلبات لصقل مهارات الخرجين الملائمة لسوق العمل	4.9	52.5	27.8	14.8	0
تسهم المؤسسات في وضع خطط و برامج التدريب الميداني والتطبيقات العملية	8.2	27.9	36.1	23.0	4.8
تتوفر التجهيزات و مواد التشغيل اللازمة لتنفيذ التطبيقات العملية داخل و خارج المعهد	8.2	26.2	26.2	23.0	16.4

الجدول (5) نتائج الاستبيان المتعلق بمشاريع التخرج

مشاريع التخرج	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
يساعد في فهم متطلبات العمل و الوظيفة	8.2	57.4	24.6	6.6	3.3
يؤدي الى رفع مهارات الخرجين للوظيفة (إدارة الوقت و التفكير المستقل وتقدير الرئيس المباشر و اتخاذ القرار)	18.0	47.5	23.0	11.5	0

يرفع من أهمية التخصص العلمي في سوق العمل	14.8	67.2	14.8	3.3	0
ينمي لدى الخريج المهارات الأكاديمية ، وتقديم العروض المرئية و مهارات البحث	29.5	57.4	9.8	3.3	0
يسهم في تأسيس الفهم السليم للأداء الناجح في البيئة الوظيفية	9.8	45.9	32.9	9.8	1.6
يزيد من رغبة الخرجين في الالتحاق بالوظيفة ذات صلة بتخصصهم الأكاديمي	26.2	45.9	19.7	6.6	1.6
يساعد الخرجين على ربط الدراسة النظرية بالوظيفة و بيئة العمل	21.3	49.2	21.3	8.2	0
يسهم في تأسيس علاقة قوية مع الوظيفة التي سيلتحق بها الخريج	9.8	59.0	18.0	11.5	1.6
يزيد من القدرة التنافسية لدى الخرجين على الوظيفة في سوق العمل	11.5	37.7	39.3	9.8	1.6
يؤدي الى رفع مهارة توثيق مصادر المعلومات	23.0	54.1	16.4	4.9	1.6
ينمي لدى الخرجين مهارة القراءة و الكتابة باللغة الانجليزية	18.0	50.8	16.4	13.1	1.6
له دور مهني يركز على اكتساب المهارات و القدرات العلمية و العملية المطلوبة في سوق العمل	9.8	49.2	29.5	9.8	1.6
يرفع من مستوى مهارة صياغة التوقعات و التوصيات و استخلاص النتائج من المشاهدات و البيانات و الإلمام بكتابة الملخصات	13.1	59.0	21.3	4.9	1.6
تساعد بمعرفة البرامج العلمية المستخدمة في مجال التخصص	18.0	65.6	11.5	4.9	0
يؤدي الى فهم طرق الإحصاء و العمليات الإحصائية	16.4	47.5	21.3	11.5	3.3
تساعد على رفع مستوي مهارة العمل ضمن فريق	21.3	59.0	16.4	3.3	0
بعض المشاريع تقدم دراسات تستفيد منها مؤسسات سوق العمل	19.7	49.2	27.9	1.6	1.6
الإلمام بكتابة البحوث أو التقارير بمنهجية علمية	26.2	52.5	18.0	1.6	1.6
تسهم في حل بعض المشاكل التقنية التي تواجه مؤسسات سوق العمل	13.1	42.6	31.1	9.8	3.3
تهتم وتركز على الجوانب التطبيقية و الإحصائية	9.8	59.0	26.2	4.9	0

2.13 مؤسسات سوق العمل:

من خلال عرض الاستمارة المتعلقة بمؤسسات سوق العمل والتي تحتوي على 3 أقسام، تم التوصل إلى نتائج يتم عرضها وفقا للتساؤلات الواردة باستمارة الاستبانة، والتي تحتوي على البيانات الشخصية لعينة مؤسسات سوق العمل ودراسة سوق العمل وأسئلة مفتوحة تعبر عن الموضوع والمشكلة قيد البحث، مما أسهم في معرفة التوافق بين مخرجات التعليم التقني، ومتطلبات سوق العمل، وقد جاءت الإجابات ونسبة كل بند على النحو الآتي:

1.2.13 عينة مؤسسات سوق العمل:

يبين الجدول (6) و (7) ملخصًا لمجتمع عينة الدراسة لمؤسسات سوق العمل وكذلك الصفات الشخصية والوظيفية وخبرتهم العملية والتدريبية على التوالي, حيث تتكون العينة من 41 استمارة ملئت بواسطة مدراء ، مؤسسات ومدراء إدارات، ورؤساء أقسام، ووظائف أخرى لها صلة بالتوظيف في مجموعة من مؤسسات سوق العمل في مدينة بنغازي.

من خلال جدول الخصائص الوظيفية للعينة يتضح بأن معظم أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية وبنسبة تزيد عن 97% ممن لهم وظائف قياديه بنسبة لا تقل عن 52% ولهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مجال عملهم، وقد تحصل أغلبهم على دورات تدريبية.

الجدول (6) عينة الدراسة لمؤسسات سوق العمل

الشركات	المصارف	المستشفيات
شركة ليبيانا	مصرف الوحدة (رجال الأعمال)	مستشفى الأطفال
شركة المدار الجديد	مصرف الجمهورية (الحدائق)	مستشفى الجلاء
الشركة العامة للكهرباء	المصرف التجاري الوطني	مستشفى الجمهورية
جهاز النهر الصناعي		مستشفى بنغازي المركزي
شركة الخليج العربي للنفط		مستشفى الأشعة التشخيصية و العلاجية
		وزارة الصحة

الجدول (7) الخصائص الوظيفية والعلمية لأفراد عينة مؤسسات سوق العمل

النوع	**ذكر**		**أنثى**		
العدد – النسبة	**31 – 75.6 %**		**10 – 24.4 %**		
الوظيفة	**مدير مؤسسة**	**نائب مدير**	**مدير إدارة**	**رئيس قسم**	**أخرى**
العدد – النسبة	**1 – 2.4 %**	**0**	**7 – 17.1 %**	**13 – 31.7 %**	**20 – 48.8 %**
المؤهل	**دكتوراة**	**ماجستير**	**بكالوريوس**	**دبلوم عالي**	**تعليم متوسط**
العدد – النسبة	**8 – 19.5 %**	**5 – 12.2 %**	**21 – 51.2 %**	**6 – 14.6 %**	**1 – 2.4 %**
سنوات الخبرة	**لا توجد**	**أقل من 5 سنوات**	**من5الى 10 سنوات**	**أكثر من 10 سنوات**	
العدد – النسبة	**0.0**	**7 – 17.1 %**	**7 – 17.1 %**	**27 – 65.9 %**	
الدورات التدريبية	**لا توجد**	**اقل من 3 دورات**	**من3الى 5 دورات**	**أكثر من 10**	
العدد – النسبة	**6 – 14.6 %**	**8 – 19.5 %**	**10 – 24.4 %**	**17 – 41.5 %**	

2.2.13 دراسة سوق العمل:

مؤسسات سوق العمل لها دور حيوي ومميز في توفير فرص عمل مناسبة لقطاع الخريجين بشكل خاص، وللشباب بشكل عام.

عليه فإن استطلاع آراء المسؤولين في مؤسسات سوق العمل أمر مهم لمعرفة درجة التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني، ومتطلبات مؤسسات سوق العمل.

ومن خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة من الاستمارة المقدمة للمسؤولين بمؤسسات سوق العمل حسب صفاتهم الشخصية ومعرفتهم العلمية والتدريبية – كما ذُكر في جدول رقم (7) – والتي تحتوي

على 20 فقرة بحيث اشتملت على خمس نقاط قياس، ومن خلال عرض النتائج بالجدول (8) وبجمع نسبتي (موافق بشدة و موافق) مع بعضها واعتبارهما درجة الموافقة (القبول) وجمع نسبتي (غير موافق و غير موافق بشدة) واعتبارهما درجة عدم الموافقة (الرفض), فإن بعض المتغيرات لاقت القبول حيث وصلت أعلى نسبة قبول الى 85.4% في حالة المتغير(سوق العمل بحاجة إلى خريجي مؤسسات التعليم التقني في السنوات القادمة)، وبعضها لاقت الرفض حيث وصلت أعلى نسبة رفض إلى 58.6% للعبارة (توجد نسبة من العمالة من العناصر الأجنبية تصل أكثر من 10%) و58.5% للعبارة (يوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم التقني و مكاتب العمل و التأهيل)، في حين وصلت أعلى نسبة محايد الى 51.2% للعبارة (توجد رغبة لدى مؤسسات سوق العمل في تعيين خريجي مؤسسات التعليم التقني) في حين نسبة القبول وصلت الى 31.7%.

الجدول (8) نتائج الاستبانة المتعلقة بسوق العمل

البيان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
توجد وظائف شاغرة في الملاك الوظيفي للفنيين	14.6	41.5	22.0	19.5	2.4
توجد نسبة من العمالة من العناصر الأجنبية تصل أكثر من 10%	7.3	14.6	19.5	36.6	22.0
يستطيع التعليم التقني أن يلبي جميع التخصصات في سوق العمل	4.9	43.9	24.4	26.8	0.0
توجد تخصصات فنية لا يُقبل عليها الليبيين	14.6	46.3	17.1	22.0	0.0
توجد إدارة تدريب لتحسين مستوى أداء المعينين الجدد	14.6	36.6	17.1	26.8	4.9
هناك تواصل بين مؤسسات سوق العمل و مؤسسات التعليم التقني	4.9	19.5	19.5	43.9	12.2
يوجد برامج تدريبية لتحسين الأداء و المهارات المطلوبة	14.6	39.0	14.6	29.3	2.4
مؤسسات سوق العمل تقوم بواجبها حيال التدريب الميداني	7.3	14.6	24.4	43.9	9.8
مؤسسات سوق العمل لديها مواصفات تتوفر في الخريجين من مؤسسات التعليم التقني	2.4	36.6	24.4	31.7	4.9
يوجد اختبارات و امتحانات قبول لتعيين الخرجين	14.6	26.8	17.1	36.6	4.9
توجد رغبة لدى مؤسسات سوق العمل في تعيين خريجي مؤسسات التعليم التقني	7.3	24.4	51.2	14.6	2.4
يتم الإعلان والاختيار للوظائف الفنية المطلوبة بكل شفافية	12.2	12.2	26.8	39.0	9.8
خريجي المؤسسات التقنية لديهم معرفة علمية و مهارة جيدة تساهم في انخراطهم بالعمل	7.3	41.5	31.7	12.2	7.3
السن القانونية للتقاعد لا تأثر على قبول عناصر جديدة في مؤسسات سوق العمل	2.4	22.0	26.8	36.6	12.2

المؤسسات التقنية قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل في معظم التخصصات التقنية	4.9	43.9	19.5	26.8	4.9
سوق العمل بحاجة الى خريجي مؤسسات التعليم التقني في السنوات القادمة	17.1	68.3	9.8	0.0	4.9
حجم الخريجين من مؤسسات التعليم التقني في التخصصات المختلفة يفي بمتطلبات سوق العمل حاليا	4.9	48.8	34.1	7.3	4.9
تسهم مؤسسات التعليم التقني في حل المشاكل الفنية التي تواجه مؤسسات سوق العمل من خلال مشاريع التخرج	2.4	19.5	34.1	39.0	4.9
تتابع مؤسسات التعليم التقني التدريب الميداني لطلابها بمؤسسات سوق العمل بشكل دقيق	4.9	34.1	14.6	36.6	9.8
يوجد خطة واضحة وجيدة لغرض تدريب طلبة مؤسسات التعليم التقني تساعدهم في انخراطهم في سوق العمل بكل سهولة	7.3	26.8	12.2	41.5	12.2
يوجد تنسيق بين مؤسسات سوق العمل و مكاتب العمل و التأهيل	4.9	17.1	19.5	46.3	12.2

3.2.13 **الأسئلة المفتوحة:**

للتعرف عن كثب على احتياجات مؤسسات سوق العمل، قدمت مجموعة من الأسئلة المفتوحة في الاستمارة الخاصة بمؤسسات سوق العمل موجه لمسؤولي التوظيف تركزت على الآتي:

المعايير المحددة لتوظيف خريجي مؤسسات التعليم التقني

المهارات الأكثر توفراً في خريجي التعليم التقني

مدى توفر فرص عمل لأصحاب المؤهلات التقنية

بيئة العمل مناسبة وحاضنة و داعمة لخريجي مؤسسات التعليم التقني

التخصصات التي لا يستطيع التعليم التقني أن يلبي فيها احتياجات مؤسسات سوق العمل.

14.0 **النتائج والاستنتاجات:**

من خلال الإجابات المقدمة من قبل أفراد العينة المذكورة ممكن نستعرض النتائج على النحو الآتي:

بالنسبة للمعايير المحددة لتوظيف خريجي التعليم التقني في ليبيا يمكن تقسيم المعايير إلى معايير أكاديمية ومعايير مهنية، ومعايير أخرى. أما المعايير الأكاديمية فتتلخص في إجادة اللغة الانجليزية، مستوى التحصيل الجيد والتمكن من استخدام الحاسب الآلي، وبالنسبة للمعايير المهنية فقد تلخصت في: الانضباط والالتزام، والبرنامج التطبيقي وتميز الخريجين عن نظرائهم في المؤسسات الأخرى وقدرة الخريج على أداء العمل بأقل قدر من التوجيه، والطموح في التطور والارتقاء الوظيفي، والأخلاق الجيدة، واستفادة الخريج من الأنشطة غير المنهجية بمؤسسات التعليم التقني، ومقدرة الخريج على تلبية احتياجات العمل. وبالنسبة للعوامل أو المعايير الأخرى فتتلخص في قرب مؤسسات التعليم التقني من البيئة الإنتاجية أو الخدمية، أو بعبارة أخرى قدرتها على التواصل بمؤسسات سوق العمل وحرصها على

الاحتفاظ بسمعة جيدة. بينما ما يتعلق بالمهارات الأكثر توفراً لدى خريجي التعليم التقني يمكن تلخيصها من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل وحصرها في سرعة الإنجاز والإتقان العلمي، ومهارة التعامل مع أنظمة الحواسيب للأجهزة والمعدات والإلمام باللغة الانجليزية، وكانت الإجابة عن حول إمكانية توفر فرص عمل لخرجي التعليم التقني من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل قليلة في الوقت الراهن، بينما ما يتعلق ببيئة العمل إذا ما كانت مناسبة وحاضنة وداعمة لخريجي مؤسسات التعليم التقني فنجد كثيراً منهم أكد بالنفي، و تم إرجاعها لأسباب سوء تنظيم الإدارة ، وعدم أعطاء الفني حقه في التصنيف الجيد في الملاك الوظيفي. كما أكدت أغلب مؤسسات سوق العمل بأنه لا توجد تخصصات لا يستطيع التعليم التقني أن يلبي فيها احتياجات سوق العمل.

من خلال جدول الخصائص الوظيفية للعينة الخاصة بالتعليم التقني وعينة سوق العمل يتضح أنه يمكن أن نستدل على أن أفراد العينتين لهم القدرة على تقديم الآراء الجيدة والمحكمة والتي يستمد منها النتائج والتوصيات. ومن خلال النتائج المتحصل عليها من بيانات الدراسة الميدانية لعدد 5 مؤسسات تعليمية من مؤسسات التعليم التقني و 14 مؤسسة من مؤسسات سوق العمل يمكن أن إستنتاج ما يأتي :

تبين ان التطبيقات العملية ومشاريع التخرج لها دور مميز و مهم في تحسين درجة التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني و متطلبات مؤسسات سوق العمل. فنجد أن نتائج الدارسة الحالية تؤكد أن الأكاديميين والخريجين المشاركين في الدارسة يرون أن للتطبيقات العملية و مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب دوراً مهماً في إيجاد التوافق بين مخرجات التعليم التقني، ومتطلبات سوق العمل. التطبيقات العملية تؤدي على تحسين مهارة الاتصال مع الزملاء و المسؤولين مع رفع مهارة المهنة و اخلاقياتها مع تحسين مهارة الأداء و رفع المهارة الفنية للاختصاص.

تؤدي التطبيقات العملية على معرفة بيئة العمل و متطلبات العمل و الوظيفة و القوانين و اللوائح المنظمة للعمل والالمام بقواعد وإجراءات السلامة المهنية، و القدرة على التعامل مع الظروف المتغيرة مع بيئة العمل. تساعد التطبيقات العملية على ربط المعلومات النظرية و العملية ببيئة العمل مع معرفة للمواصفات القياسية. تبين أن مدة التدريب الميداني و الزيارات العملية غير كافية إلى حد ما للحصول على المهارات المطلوبة.

اتضح أن التجهيزات و مواد التشغيل اللازمة لتنفيذ التطبيقات العملية داخل و خارج مؤسسات التعليم التقني غير متوفرة بشكل كاف.

تنمي مشاريع التخرج لدى الخريجين العديد من المهارات الأكاديمية و المهنية (تقديم العروض المرئية و البحث العلمي و استخدام اللغة و فهم الطرق الإحصائية و استخلاص النتائج مع صياغة التوقعات و التوصيات و إدارة الوقت و التفكير المستقل و اتخاذ القرار و العمل ضمن الفريق).
تسهم مشاريع التخرج في تقديم دراسات و حل بعض المشاكل التقنية التي تواجه مؤسسات سوق العمل.

أشارت النتائج إلى أن مؤسسات التعليم التقني قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل في معظم التخصصات التقنية و سيكون هناك طلب متزايد من سوق العمل على خريجي التعليم التقني في السنوات القادمة .

اوضحت الدراسة ضعف التواصل و التنسيق بين سوق العمل و مؤسسات التعليم التقني و كذلك مكاتب العمل و التشغيل.

معظم مؤسسات سوق العمل لا تقوم بواجبها حيال التدريب الميداني بطريقة كافية و مناسبة مع ضعف متابعة مؤسسات التعليم التقني التدريب الميداني بمؤسسات سوق العمل.

لا يتم الإعلان والاختيار للوظائف الفنية المطلوبة في معظم الاوقات بكل شفافية مع انتشار ظاهرة الوساطة في الحصول على الوظائف.

15.0 **المقترحات والتوصيات:**

يمكن طرح بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تُسهم بشكلٍ أو بآخر في إمكانية تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل على النحو الآتي:

على مؤسسات التعليم التقني إعادة النظر في سياسة القبول في بعض التخصصات التي يعاني خريجوها من معدلات بطالة مرتفعة.

ضرورة تفعيل شراكة مؤسسات سوق العمل مع مؤسسات التعليم التقني فيما يتعلق بالتدريب الميداني لضمان تحقيق جودة و فاعلية لمخرجات التعليم التقني، و كذلك درجة عالية من التوافق لاحتياجات سوق العمل.

يجب أن تطور مؤسسات التعليم التقني خريجيها في لم أفهم المراد منها المعرفي و المهاريّ ، أن تركز على تعليم المهارات المطلوبة لسوق العمل، ذلك يتطلب تطوير أعضاء هيئة التدريس والتدري ، كما يتطلب مواكبة التطور العالمي في المناهج التقنية وكيفية تنفيذ محتواها.

الاهتمام برفع مستوى اللغة الانجليزية ومهارات استخدام الحاسوب بمؤسسات التعليم التقني.

من الضرورة بمكان الاتجاه نحو التدريب و ثقافة الاعتماد والترخيص المهني للخريجين (Licensing and Certification) وهنا من الجدير بالذكر أن يتم مراعاة المعايير المهنية الإقليمية و العالمية و التي تركز على المهارات بالإضافة إلى المعارف.

ضرورة التواصل بين مؤسسات التعليم التقني ومكاتب العمل والتأهيل للحصول على احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات مع الأعداد من القوى البشرية.

يجب وضع خطة و رؤية مستقبلية للعام 2025 تتضمن أهم الاستراتيجيات و السياسات التعليمية و خاصة التقنية في ليبيا؛ وذلك لكون التعليم التقني أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها في سد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة.

أهمية تفعيل شراكة مؤسسات القطاع الخاص مع التعليم من خلال العمل على زيادة توظيف المخرجات التعليمية ومد جسور العمل المشترك مع مؤسسات التعليم التقني لإزالة المعوقات و الأسباب المؤدية إلى تدني مستوى التوظيف للخرجين.

العمل على توفير الأجهزة والمعدات ومواد التشغيل اللازمة والتي تتناسب ومعدات وأجهزة سوق العمل لضمان تكوين مهارات لمخرجات التعليم التقني تفي بمتطلبات سوق العمل.

إعادة تكرار مثل هذه الدراسة مع مراعاة حجم العينة وتمثيلها لمجتمع الدراسة بشكلٍ كامل من أجل تعميم النتائج على جميع المُؤسسات التعليمية المُماثلة في ليبيا.

المراجع العربية:

(1) الدلو، حمدي أسعد (2016) "استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين" ، رسالة ماجستير غير منشورة , برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة.

(2) الغضبان، جرجس (2000) "التعليم والتدريب المهني" ، المجلة العربية للتعليم التقني – المجلد السابع عشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

(3) الربيعي، فلاح (2012) "المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم" ، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم ، القاهرة ، المنظمة.

(4) النعيمي, قاسم محمد (1999/1998) " أساسيات الإحصاء " الطبعة الثانية, صنعاء: منشورات مكتبة مراد.

(5) القحطاني، سالم سعيد (1998) "مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية" ، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (رؤى مستقبلية) 25-28 شوال 1418هـ (22-25فبراير 1998م).

(6) جحا, فاطمة و اخرون (2013) "فاعلية برنامج التدريب العملي بكليات الهندسة قسم الكهرباء في تلبية احتياجات سوق العمل" ورقة علمية , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(7) زوبي أكرم, العبيدي يسري (2017)"معوقات التعليم التقني في ليبيا وسبل النهوض- دراسة ميدانية على المعاهد التقنية العليا" مؤتمر تطوير التعليم التقني في ليبيا الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية, مركز البحوث الاقتصادية جامعة بنغازي.

المراجع الأجنبية:

(1) Blumberg, B., D. R. Cooper and P. S. Schindler (2005), Business research methods, London, McGraw-Hill.

(2) Creswell, J. W. (2003), Research Design Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches, London, SAGE Publications

(3) Easterby-Smith, M., K. Golden-Biddle and K. Locke (2008), "Working with pluralism: Determining quality in qualitative research," Organizational Research Methods11(3): 419-429.

(4) Pallant, J. (2001). SPSS Survival Manual, Buckingham: Open University Press.

(5) Saunders, M., P. Lewis and A. Thornhill (2007), Research Methods for Business Students, Edinburgh, Person Education Limited